كتائب "هاجمار" الإسرائيلية.. من الدفاع عن المستوطنات إلى عسكرة الاستيطان

د/ محمد أحمد صالح

تكشف التحولات التي شهدتها كتائب الدفاع الإقليمي الإسرائيلية "هاجمار" بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م عن انتقال دورها من حماية المستوطنات وتأمين محيطها إلى المشاركة الأوسع في فرض السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحيطة بها. فقد أدى توسيع تسليح المستوطنين ودمجهم في المنظومة العسكرية إلى تداخل متزايد بين المهام الأمنية والمصالح الاستيطانية، ما يشمل حماية البؤر الاستيطانية الزراعية والرعوية، وتقييد حركة اصحابها الفلسطينيين، وتعزيز الوقائع الجغرافية الجديدة. ويعكس هذا التحول اتجاهاً نحو عسكرة الاستيطان، وإضعاف الفصل بين الجيش والمستوطنين، ما يعزز السيطرة الإسرائيلية ويهدد الوجود الفلسطيني وإمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً.

لم تعد كتائب "الدفاع الإقليمي הגנה מרחבית" الإسرائيلية المعروفة اختصارا باسم "هاجمار הגמ״ר"، مجرد تشكيلات احتياطية مهمتها حماية المستوطنات الإسرائيلية وتأمين محيطها من التهديدات الأمنية، بل شهد دورها تحولات متسارعة، خصوصاً منذ هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، دفعتها إلى تجاوز الوظيفة الدفاعية التقليدية، والانخراط بصورة أوسع في أنشطة ميدانية داخل المناطق الفلسطينية المحيطة بالمستوطنات. ويثير هذا التحول تساؤلات استراتيجية حول طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والمشروع الاستيطاني، وحدود الفصل بين الأمن العسكري وحماية التوسع الجغرافي للمستوطنات.

وتكمن خطورة هذا التحول في أن هذه الكتائب تجمع بين ثلاثة عناصر متداخلة: الصفة العسكرية الرسمية، والانتماء الاجتماعي والجغرافي إلى المستوطنات، والارتباط المباشر بالبيئة السياسية والأيديولوجية للحركة الاستيطانية. وهو ما يخلق وضعاً تتداخل فيه مهام الدفاع عن المستوطنات مع فرض السيطرة على الأراضي المحيطة بها، ومراقبة حركة الفلسطينيين أصحاب الأراضي والمزارع، والتدخل في مناطق الاحتكاك، وفي بعض الحالات المشاركة في اعتداءات أو توفير الحماية للمتورطين فيها.

وبذلك، لم تعد المسألة مقتصرة على تجاوزات فردية يرتكبها بعض جنود الاحتياط، وإنما تتصل بإشكالية بنيوية في تصميم منظومة الأمن الإسرائيلية بالضفة الغربية، عندما يتحول المستوطن من طرف يفترض أن توفر له المؤسسة العسكرية الحماية إلى عنصر داخل هذه المؤسسة يتولى ممارسة سلطات أمنية في مواجهة السكان الفلسطينيين المجاورين له.

وتجادل هذه الورقة بأن توسع دور "هاجمار" يعكس اتجاهاً نحو عسكرة المشروع الاستيطاني ودمج المستوطنين في منظومة السيطرة الميدانية، ما قد يجعل الحماية الأمنية للمستوطنات مدخلاً لإعادة تشكيل المجال الجغرافي المحيط بها، وتقييد الوجود الفلسطيني، وتهيئة الظروف الملائمة لتوسيع البؤر الاستيطانية وترسيخ السيطرة على الأراضي.

وتستند هذه القراءة إلى تحقيقات صحفية وتقارير حقوقية وشهادات ميدانية، مع التمييز بين الوقائع الموثقة، والاتهامات المتعلقة بسلوك بعض أفراد هذه الكتائب، والاستنتاجات الاستراتيجية بشأن الأهداف والنتائج المحتملة.

ماهية كتائب "هاجمار" ونشأتها ووظيفتها الأصلية

يشير مصطلح "ها]مار" إلى اختصار عبري لعبارة "הגנה מרחבית هجانا مِرخافيت"، أي الدفاع الإقليمي أو الدفاع المكاني. ويعبر المفهوم عن منظومة دفاع تعتمد على تعبئة السكان المحليين وتوظيف معرفتهم الجغرافية والاجتماعية بالمناطق التي يقيمون فيها، لتوفير استجابة أمنية سريعة، بالتكامل مع وحدات الجيش النظامية. وتندرج كتائب الدفاع الإقليمي ضمن منظومة الاحتياط التابعة للجيش الإسرائيلي، وتختلف بذلك عن فرق التأهب والحراسة المدنية المحلية المعروفة باسم "כיתות כוננות (كيتوت كونينوت) فرق التأهب"، رغم وجود تداخل في الأفراد والمهام بين التشكيلين في بعض المستوطنات.

وتقوم الفكرة الأساسية لهذه الكتائب على تجنيد مستوطنين من المناطق التي يعملون فيها، وتكليفهم بمهام حماية التجمعات السكنية، وتأمين المداخل والطرق، وتنفيذ الدوريات، والاستجابة للاختراقات أو التهديدات الأمنية، إلى حين وصول القوات النظامية أو بالتنسيق معها.

وقد اكتسب هذا النموذج أهمية خاصة في الضفة الغربية، حيث تنتشر المستوطنات والبؤر الاستيطانية في مناطق متباعدة جغرافياً، وتتداخل حدودها ومجالاتها الأمنية مع التجمعات والقرى الفلسطينية.

ومن ثم، فإن اختيار المستوطنين أنفسهم لتولي مهام الدفاع الإقليمي يوفر للجيش الإسرائيلي قوة محلية ذات معرفة بالمكان، لكنه ينطوي في الوقت نفسه على إشكالية جوهرية، تتمثل في الجمع بين صفة المستوطن الذي يمتلك مصلحة مباشرة في الأرض، وصفة الجندي المكلف بممارسة السلطة الأمنية على السكان الفلسطينيين الموجودين فيها.

وهذه الازدواجية لم تكن بالضرورة تعني منذ البداية أن الكتائب أُنشئت لتنفيذ التوسع الاستيطاني، لكنها أصبحت عاملاً مؤثراً في طبيعة أدائها عندما اتسعت صلاحياتها ومجالات انتشارها.

التحول الاستراتيجي بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م

مثّلت أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م نقطة تحول مهمة في بنية الانتشار العسكري الإسرائيلي، إذ دفعت الحرب في غزة والتوتر على الجبهة الشمالية الجيش إلى إعادة توزيع قواته النظامية والاحتياطية، وتعزيز الاعتماد على منظومات الدفاع المحلي في المستوطنات والمناطق الحدودية.

وفي الضفة الغربية، أدى هذا التحول إلى توسيع تجنيد المستوطنين ضمن كتائب الدفاع الإقليمي، وتزويد أعداد كبيرة منهم بالسلاح والمعدات العسكرية، وإقامة مواقع ونقاط انتشار إضافية، وزيادة الدوريات والتحركات في المناطق المحيطة بالمستوطنات.

وتشير تقارير منظمة "שוברים שתיקה (شوفريم شتيكا) كسر الصمت" الإسرائيلية- التي تضم جنودًا سابقين، وتهدف إلى كشف وتوثيق الانتهاكات والممارسات التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، من خلال شهادات الجنود- إلى نشر نحو ثمانية آلاف جندي ضمن منظومة الدفاع الإقليمي في الضفة الغربية خلال ذروة التعبئة، كان ما لا يقل عن ٥٥٠٠ منهم من سكان المستوطنات، مع اتساع نطاق النشاط من محيط المستوطنات إلى مناطق فلسطينية مجاورة .

وهنا يمكن تحديد ثلاثة تحولات رئيسية:

-التحول العددي والتسليحي: زيادة أعداد المستوطنين المجندين وتوسيع حصولهم على الأسلحة والوسائل العسكرية، ما عزز قدرتهم على الانتشار والتأثير الميداني.

-التحول الوظيفي: تجاوز بعض الوحدات مهام حماية التجمعات الاستيطانية إلى تنفيذ الدوريات والحواجز والتدخلات الأمنية خارج نطاقها التقليدي.

-التحول الجغرافي: انتقال النشاط من تأمين المستوطنات ذاتها إلى المناطق الفلسطينية المحيطة بها، ما جعل الكتائب حاضرة بصورة أكبر في مناطق الاحتكاك والصراع على الأرض.

ولا تكمن أهمية هذه التحولات في اتساع الانتشار العسكري فحسب، وإنما في تغير طبيعة الدور الذي يؤديه المستوطن المسلح، من عنصر دفاعي داخل تجمعه السكني إلى طرف يمتلك أدوات عسكرية وسلطات ميدانية تؤثر في حركة السكان الفلسطينيين واستخدامهم للأراضي المحيطة.

من الدفاع عن المستوطنات إلى حماية المجال الاستيطاني

يمثل الانتقال من حماية المستوطنة إلى حماية المجال المحيط بها أحد أهم التحولات في وظيفة كتائب "هاجمار"، فالدفاع عن تجمع استيطاني محدد يظل، من الناحية العسكرية، مهمة مرتبطة بحماية السكان والمنشآت والطرق، بينما يؤدي توسيع نطاق النشاط إلى المناطق الفلسطينية المجاورة إلى منح هذه التشكيلات دوراً يتجاوز تأمين التجمع السكني، ويقترب من إدارة المجال الجغرافي المحيط به.

وتظهر أهمية هذا التحول في أربعة مسارات مترابطة:

١-تحويل المحيط الجغرافي إلى نطاق أمني استيطاني: عندما تتولى وحدات المستوطنين تنفيذ الدوريات وإقامة الحواجز والتحرك في الأراضي المحيطة بالمستوطنات، فإنها تسهم عملياً في توسيع نطاق الحضور الأمني الإسرائيلي خارج الحدود العمرانية للمستوطنة. ويترتب على ذلك فرض قيود فعلية على حركة الفلسطينيين ووصولهم إلى أراضيهم الزراعية والمراعي ومصادر المياه.

٢-توفير الحماية للبؤر الاستيطانية: تكتسب هذه الوظيفة أهمية خاصة في ظل انتشار البؤر الاستيطانية الزراعية والرعوية، التي تشكل إحدى أدوات التوسع الجغرافي الإسرائيلي في الضفة الغربية. فوجود عناصر مسلحة مرتبطة بالمنظومة العسكرية بالقرب من هذه البؤر يوفر لها مظلة أمنية، ويقلل من احتمالات إخلائها أو تعرضها لضغوط ميدانية مستمرة. وقد أشار تحليل مركز "Armed Conflict Location & Event Data - ACLED"، مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات" (https://acleddata.com) إلى استمرار وجود مئات من جنود الاحتياط المنتمين إلى وحدات الدفاع الإقليمي في البؤر الزراعية حتى ديسمبر ٢٠٢٥م، وهو ما يكشف عن ارتباط هذه التشكيلات بمواقع تتجاوز حدود المستوطنات المعترف بها رسمياً .

٣-تقييد الوجود الفلسطيني في المناطق المحيطة: يؤدي تكرار الدوريات المسلحة والاحتكاكات والحواجز والتهديدات إلى خلق بيئة ضاغطة على السكان الفلسطينيين، خصوصاً في التجمعات البدوية والرعوية المعزولة. وتصبح قدرة الفلسطيني على الوصول إلى أرضه أو ممارسة نشاطه الزراعي والرعوي مرتبطة بوجود قوة مسلحة قد تجمع بين سلطة الجندي ومصلحة المستوطن.

٤-خلق واقع ميداني يسبق التسوية القانونية: تسمح السيطرة الفعلية على الأرض، حتى في غياب قرار رسمي بتحويلها إلى مستوطنة، بتهيئة ظروف يصعب تغييرها لاحقاً. فوجود الطرق والدوريات والنقاط الأمنية والبؤر الزراعية المسلحة يمكن أن يؤدي تدريجياً إلى فرض وقائع جغرافية جديدة، تصبح أساساً للمطالبة بتوسيع المستوطنات أو شرعنة بعض البؤر القائمة.

وبذلك، قد تتحول الوظيفة الأمنية من حماية الوجود الاستيطاني القائم إلى توفير شروط استمراره وتوسعه.

البنية البشرية والأيديولوجية.. عندما يصبح المستوطن هو الجندي والحارس وصاحب المصلحة

تتمثل إحدى أهم الإشكاليات البنيوية في كتائب "هاجمار" في طبيعة العناصر التي تتكون منها. فهذه الوحدات تعتمد بدرجة كبيرة على سكان المستوطنات أنفسهم، الذين يؤدون الخدمة العسكرية في المناطق التي يعيشون فيها، ويتعاملون مع الأراضي والقرى الفلسطينية المجاورة من منظور يرتبط أحياناً بمواقفهم السياسية والأيديولوجية من الصراع على الأرض.

وتنشأ عن ذلك ثلاث دوائر من المصالح المتداخلة:

-الدائرة الأمنية: حماية المستوطنة وتأمين سكانها وطرق الوصول إليها.

-الدائرة الاجتماعية: الدفاع عن المجتمع الاستيطاني الذي ينتمي إليه أفراد الكتيبة، وتوفير الشعور بالأمن والاستقرار داخله.

-الدائرة الأيديولوجية والسياسية: لدى بعض العناصر، يتداخل الواجب العسكري مع الاعتقاد بأحقية السيطرة على الأرض وتوسيع الوجود الاستيطاني فيها.

ولا يعني ذلك أن جميع أفراد "هاجمار" يتبنون أيديولوجيا واحدة، أو أن كل جندي في هذه الوحدات يشارك في الاعتداءات على الفلسطينيين، لكن المشكلة تكمن في غياب الفصل المؤسسي الكافي بين المصلحة الشخصية للمستوطن والسلطة العسكرية التي يمارسها بصفته جندياً.

وتزداد هذه الإشكالية عندما يكون الجندي نفسه صاحب أرض أو بؤرة استيطانية، أو مرتبطاً بمجموعات استيطانية تنشط في المنطقة التي يتولى تأمينها. وهنا يصبح السؤال الأساسي: هل يستطيع هذا الجندي ممارسة سلطة أمنية محايدة تجاه الفلسطينيين الذين ينازعهم مجتمع المستوطنين على الأرض والموارد؟

إن تضارب المصالح هذا يهدد مبدأ الحياد في إنفاذ القانون، ويجعل من الصعب ضمان الفصل بين حماية المدنيين وبين حماية المصالح الاستيطانية.

تداخل الصفة العسكرية والعنف الاستيطاني.. من المسؤول عن إدارة الميدان؟

تتجاوز خطورة "هاجمار" مسألة التوسع في المهام إلى إشكالية تحديد المسؤولية عن أعمال العنف التي تقع في الضفة الغربية، خصوصاً عندما يرتكبها أشخاص يتنقلون بين الملابس المدنية والزي العسكري، أو ينتمون إلى تشكيلات احتياطية ويقيمون في المستوطنات نفسها التي تقع فيها الاعتداءات.

وقد كشفت تحقيقات صحفية وشهادات جنود احتياط عن حالات اتُّهم فيها أفراد من هذه التشكيلات بالمشاركة في الاعتداء على الفلسطينيين أو تهديدهم أو توفير الحماية لمستوطنين متورطين في أعمال عنف، فضلاً عن تجاوز التسلسل القيادي العسكري في بعض الوقائع.

وفي تحقيقات صحفية نشرت في ٢٠٢٦م، وُصفت بعض وحدات الدفاع الإقليمي بأنها تعمل عملياً كقوات مسلحة ذات طابع ميليشياوي، استناداً إلى شهادات جنود وناشطين تحدثوا عن اتساع استقلالية عناصرها وضعف الرقابة على أنشطتها. كما أشار التحقيقات إلى صعوبة التمييز بين النشاط العسكري الرسمي والتحركات ذات الطابع الاستيطاني. كما أورد تحقيق صحفي شهادات لجنود وقادة احتياط تحدثوا عن حالات تحدى فيها أفراد من وحدات "هاجمار" أوامر جنود نظاميين، وتدخلوا في عمليات إخلاء بؤر استيطانية غير مرخصة، أو مارسوا ضغوطاً على عناصر عسكرية حاولت منع اعتداءات على فلسطينيين . كما قدم تحقيق آخر مؤشرات إضافية على تداخل الصفتين العسكرية والاستيطانية، من خلال توثيق حالات ظهر فيها مستوطنون متورطون في اعتداءات مدنية وهم يعودون لاحقاً بزي عسكري وسلاح صادر عن الجيش، مع الإشارة إلى دور كتائب الدفاع الإقليمي في هذا التداخل.

وتكشف هذه المعطيات عن خمس إشكاليات مؤسسية:

١-ازدواجية السلطة: صعوبة الفصل بين صلاحيات الجندي الرسمية وسلوك المستوطن خارج الخدمة.

٢-ضعف المساءلة: احتمال استخدام الصفة العسكرية لتجنب المساءلة المدنية أو تعقيد إجراءات التحقيق.

٣-تضارب الأوامر: احتمال تقديم المصالح الاستيطانية المحلية على التعليمات العسكرية النظامية.

٤-تداخل المعلومات: إمكانية انتقال المعلومات والخبرات العسكرية إلى مجموعات استيطانية غير رسمية.

٥-تآكل الثقة المؤسسية: تراجع قدرة الفلسطينيين على اعتبار الجيش جهة منفصلة عن المستوطنين أو قادرة على حمايتهم من اعتداءاتهم.

ومن الناحية الاستراتيجية، فإن أخطر هذه الإشكاليات هو احتمال تحول الانضباط العسكري من آلية لضبط استخدام القوة إلى غطاء يمنح بعض العناصر الاستيطانية قدرة أكبر على ممارسة القوة والنفوذ.

"هاجمار" والمشروع الاستيطاني.. العلاقة بين الأمن والجغرافيا والديموجرافيا

لا يمكن فهم التحول في دور كتائب الدفاع الإقليمي بمعزل عن طبيعة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، الذي لا يعتمد على إقامة التجمعات السكنية فحسب، بل يستند أيضاً إلى التحكم في الأراضي والطرق والمياه والمراعي والمجالات الحيوية المحيطة بالمستوطنات.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى كتائب "هاجمار" باعتبارها أحد المكونات التي قد تسهم في تحويل السيطرة الأمنية إلى نفوذ جغرافي طويل الأمد. وتظهر هذه العلاقة من خلال أربعة مستويات:

١-المستوى الجغرافي.. توسيع نطاق السيطرة: يسهم الانتشار المسلح خارج المستوطنات في تعزيز السيطرة الفعلية على المناطق المحيطة، حتى عندما لا يصاحب ذلك إعلان رسمي عن ضم الأراضي أو إقامة مستوطنات جديدة.

٢-المستوى الديموجرافي.. الضغط على التجمعات الفلسطينية: عندما تتعرض التجمعات الفلسطينية لاعتداءات متكررة وقيود على الحركة والوصول إلى الموارد، تتراجع قدرتها على الاستمرار الاقتصادي والاجتماعي، وقد تضطر إلى مغادرة مناطقها.

٣-المستوى الاقتصادي.. السيطرة على الموارد: يؤثر تقييد وصول الفلسطينيين إلى المراعي والأراضي الزراعية ومصادر المياه في مصادر دخلهم، ويؤدي إلى إضعاف مقومات البقاء في المناطق المستهدفة بالتوسع الاستيطاني.

٤-المستوى السياسي.. خلق وقائع يصعب التراجع عنها: يؤدي تداخل الوجود العسكري والاستيطاني إلى جعل أي محاولة مستقبلية لتفكيك البؤر أو إعادة تنظيم السيطرة على الأراضي أكثر تعقيداً، بسبب تشابك المصالح الأمنية والاجتماعية والسياسية.

وتكتسب هذه القراءة أهمية إضافية في ضوء تقرير مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر في ١٧ مارس ٢٠٢٦م، الذي وثق تهجير أكثر من ٣٦ ألف فلسطيني خلال الفترة التي يغطيها التقرير، الممتدة حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٥م، في سياق تسارع التوسع الاستيطاني والضم والعنف الذي تمارسه قوات الأمن والمستوطنون. كما سجل التقرير ١٧٣٢ حادثة عنف استيطاني أدت إلى إصابات أو أضرار بالممتلكات.

وهذا لا يثبت أن كتائب "هاجمار" مسؤولة منفردة عن هذه النتائج، لكنه يضع نشاطها ضمن سياق أوسع تتداخل فيه أدوات الدولة العسكرية والأمنية مع أنماط السيطرة الاستيطانية والتهجير القسري.

البعد السياسي والمؤسسي.. هل تتحول الكتائب إلى أداة موازية للجيش النظامي؟

يحمل توسع "هاجمار" دلالات تتجاوز المستوى الميداني، إذ يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين القيادة العسكرية الإسرائيلية والقيادات المحلية للمستوطنين، وحدود تأثير التيارات اليمينية والدينية المتطرفة في المؤسسة العسكرية. فكلما زاد اعتماد الجيش على المستوطنين في تأمين الضفة الغربية، زادت أهمية هذه الفئات في منظومة الأمن، وارتفعت قدرتها على التأثير في تحديد الأولويات الميدانية.

ويترتب على ذلك احتمال نشوء بنية أمنية هجينة تجمع بين الجيش النظامي الذي يمتلك التسلسل القيادي والقدرة العملياتية، ووحدات الاحتياط الإقليمية التي تضم مستوطنين وتعمل في مناطق إقامتهم، وفرق الحراسة المدنية المحلية التي توفر الاستجابة الأولية، والقيادات الأمنية والاستيطانية المحلية التي تمتلك نفوذاً اجتماعياً وسياسياً في المستوطنات.

ولا تكمن المشكلة في تعدد هذه المستويات بحد ذاته، وإنما في احتمال تداخل اختصاصاتها وضعف الرقابة عليها، ما يؤدي إلى صعوبة تحديد الجهة المسؤولة عن القرار الميداني. كما أن التحول يثير إشكالية تتعلق بمستقبل احتكار الدولة لاستخدام القوة. فعندما يمتلك أفراد من الحركة الاستيطانية السلاح والزي العسكري والسلطات الأمنية، ويكونون في الوقت نفسه جزءاً من شبكات اجتماعية وأيديولوجية خارج المؤسسة العسكرية، تصبح الحدود بين القوة الرسمية والنفوذ الاستيطاني أقل وضوحاً.

ومن ثم، فإن "هاجمار" قد تتحول، في بعض مناطق الضفة الغربية، من قوة مساعدة للجيش إلى مركز نفوذ محلي قادر على التأثير في القرارات الأمنية، بل ومقاومة بعض الإجراءات العسكرية التي تتعارض مع مصالح المستوطنين.

وهذا يخلق تحدياً للقيادة العسكرية الإسرائيلية نفسها؛ لأنه يضعف قدرتها على فرض الانضباط الموحد، ويزيد احتمالات الصدام بين الجنود النظاميين وعناصر الاحتياط المرتبطين بالمستوطنات.

حدود المساءلة والرقابة.. بيئة مواتية لاستمرار التجاوزات

تعد المساءلة القانونية والمؤسسية أحد المحددات الرئيسية لمدى تحول كتائب "هاجمار" إلى أداة مساعدة في التوسع الاستيطاني. فوجود تشكيلات مسلحة لا يمثل وحده مشكلة قانونية أو أمنية، وإنما تتحدد خطورته بمدى خضوع أفراده للقواعد العسكرية، ووجود رقابة مستقلة على استخدام القوة، ومحاسبة المتورطين في الاعتداءات. وفي هذا الإطار، تبرز ثلاثة أوجه للخلل:

١-صعوبة تحديد المسؤولية القانونية: عندما يقع الاعتداء بواسطة شخص يرتدي الزي العسكري، لكنه يرتبط في الوقت نفسه بمجتمع استيطاني محلي، تصبح عملية تحديد صفته وقت ارتكاب الفعل والجهة المختصة بالتحقيق أكثر تعقيداً.

٢-ضعف الردع المؤسسي: تشير بيانات منظمة "יש דין (يش دين) يوجد قانون" الإسرائيلية (https://www.yesh-din.org) إلى أن ٩٣,٦٪ من ملفات التحقيق المتعلقة بجرائم المستوطنين التي فتحتها الشرطة منذ عام ٢٠٠٥م أغلقت دون تقديم لوائح اتهام، وهو ما يعكس اتساع فجوة المساءلة في هذا المجال.

٣-تضارب المصالح داخل المنظومة الأمنية: عندما يكون أفراد التشكيلات الأمنية جزءاً من المجتمع المتورط في النزاع على الأرض، فقد تتراجع استقلالية التعامل مع الشكاوى الفلسطينية، أو تتحول الأولوية من حماية السكان إلى احتواء التداعيات الأمنية للاعتداءات.

وتكمن الخطورة الاستراتيجية في أن ضعف المساءلة لا يقتصر أثره على تشجيع تكرار الانتهاكات، بل قد يحولها إلى سلوك متكرر يسهم في تغيير البيئة السكانية والجغرافية، دون الحاجة إلى إعلان سياسة رسمية صريحة بهذا المعنى.

التداعيات على الفلسطينيين ومستقبل السيطرة على الضفة الغربية

يؤدي توسع الدور الميداني لكتائب "هاجمار" إلى مجموعة من التداعيات التي تتجاوز الحوادث الأمنية الفردية، وتمتد إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية الفلسطينية، منها:

- تآكل الحماية المدنية: يفقد الفلسطينيون الثقة في قدرة القوات الإسرائيلية على الفصل بين المستوطنين والأجهزة العسكرية، خصوصاً عندما يشاهدون أفراداً مسلحين ينتقلون بين الصفتين المدنية والعسكرية.

-تقويض مقومات البقاء في المناطق الريفية: تؤدي الاعتداءات المتكررة على المزارعين والرعاة، وعرقلة الوصول إلى الأراضي والمياه، إلى تقليص قدرة التجمعات الفلسطينية على مواصلة أنشطتها الاقتصادية.

-تسريع التهجير الصامت: لا يشترط تحقيق التغيير الديموجرافي استخدام القوة العسكرية المباشرة على نطاق واسع؛ فقد يتحقق تدريجياً من خلال خلق بيئة معيشية غير قابلة للاستمرار، تدفع السكان إلى المغادرة تحت ضغط الخوف والخسائر الاقتصادية وانعدام الحماية.

-تفتيت التواصل الجغرافي الفلسطيني: يسهم توسيع البؤر الاستيطانية ونطاقات الحماية الأمنية المحيطة بها في زيادة تجزئة الأراضي الفلسطينية، وتعقيد التواصل بين التجمعات السكانية، خصوصاً في المناطق الواقعة بين المستوطنات والطرق الالتفافية.

-إضعاف فرص التسوية السياسية: كلما ازدادت السيطرة الميدانية وتداخلت المصالح العسكرية والاستيطانية، أصبحت إمكانية إعادة الأراضي أو تفكيك البؤر وإعادة تنظيم الوجود الإسرائيلي أكثر تعقيداً من الناحية السياسية والأمنية.

وبذلك، فإن التحول في وظيفة "هاجمار" لا يمثل مجرد تطور في تنظيم الدفاع المحلي، بل قد يكون أحد العوامل التي تعزز انتقال الضفة الغربية من حالة الاحتلال العسكري التقليدي إلى نمط أكثر تعقيداً من السيطرة المكانية، تتداخل فيه المؤسسات الرسمية مع شبكات المستوطنين المسلحة.

الدلالات الإقليمية والدولية للتحول في وظيفة "هاجمار"

لا تقتصر تداعيات هذا التحول على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية، وإنما تمتد إلى البيئة الإقليمية والدولية، بالنظر إلى تأثير الاستيطان في مستقبل القضية الفلسطينية، واستقرار المنطقة، واحتمالات التصعيد، منها:

-على مستوى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية: يضع توسع دور التشكيلات الاستيطانية المسلحة الإدارة الأمريكية أمام إشكالية التوفيق بين دعم أمن إسرائيل والاعتراض على الإجراءات التي تقوض فرص إقامة دولة فلسطينية. كما أن تسليح المستوطنين وإدماجهم في المنظومة العسكرية يطرح تساؤلات بشأن طبيعة الدعم الأمني والسياسي المقدم لإسرائيل، ومدى تأثيره في السلوك الميداني.

-على مستوى القانون الدولي: يثير استخدام وحدات عسكرية تضم مستوطنين في إدارة الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين تساؤلات تتعلق بمسؤولية دولة الاحتلال عن حماية السكان الواقعين تحت الاحتلال، وعدم نقلهم قسراً، ومنع العنف ضدهم. وتزداد أهمية هذه المسألة عندما تتداخل أعمال المستوطنين مع صلاحيات القوات العسكرية الرسمية.

-على مستوى الأمن الإقليمي: يسهم ترسيخ السيطرة الاستيطانية وتزايد التهجير في الضفة الغربية في رفع احتمالات التصعيد الإسرائيلي الفلسطيني، وإضعاف فرص التسوية، وزيادة الضغوط السياسية والأمنية على الدول العربية المجاورة، وفي مقدمتها الأردن ومصر.
-على مستوى مستقبل الدولة الفلسطينية: يؤدي اتساع البؤر الاستيطانية ونطاقات السيطرة الأمنية المحيطة بها إلى تقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة، خصوصاً إذا استمرت السيطرة على مناطق الأغوار والمراعي والطرق والممرات الحيوية.

السيناريوهات الاستشرافية لمستقبل كتائب "هاجمار"

يمكن استشراف مستقبل هذه الكتائب من خلال أربعة سيناريوهات رئيسية، تتوقف احتمالات تحققها على طبيعة التوجهات السياسية للحكومة الإسرائيلية، وموقف القيادة العسكرية، ومستوى الرقابة الدولية، وتطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

السيناريو الأول.. ترسيخ الدور الاستيطاني الأمني: الأكثر خطورة، ويتمثل في استمرار التوسع في تسليح المستوطنين وإدماجهم في وحدات الدفاع الإقليمي، مع اتساع نطاق انتشارهم في محيط المستوطنات والبؤر الزراعية والرعوية. نتيجته المتوقعة تحول هذه الكتائب تدريجياً إلى إحدى أدوات تثبيت السيطرة الاستيطانية، وتقييد الوجود الفلسطيني، وفرض وقائع جغرافية جديدة.

السيناريو الثاني.. التحول إلى منظومة دفاع إقليمي أكثر مركزية: يتمثل في تدخل القيادة العسكرية لضبط الصلاحيات، وإعادة تنظيم مناطق الانتشار، وتعزيز التسلسل القيادي والرقابة على استخدام السلاح. نتيجته المتوقعة تقليص بعض مظاهر الاستقلالية الميدانية، دون إنهاء الدور الأمني لهذه الكتائب أو معالجة ارتباطها البنيوي بالمستوطنات.

السيناريو الثالث.. تصاعد التوتر بين القيادة العسكرية والمستوطنين: يتمثل في تزايد الخلافات بين الجيش النظامي وعناصر الاحتياط الاستيطانية، خصوصاً إذا حاولت القيادة العسكرية منع اعتداءات أو إخلاء بؤر استيطانية غير مرخصة. نتيجته المتوقعة تراجع الانضباط الميداني، وتصاعد التحديات أمام سلطة الجيش، واحتمال نشوء مراكز نفوذ أمني محلية.

السيناريو الرابع.. تقليص الدور تحت ضغوط داخلية ودولية: يتمثل في تصاعد الانتقادات الحقوقية والدولية، وفرض قيود على تسليح المستوطنين وانتشارهم، ومحاسبة المتورطين في الاعتداءات. نتيجته المتوقعة الحد من بعض التجاوزات وإعادة حصر النشاط في مهام الدفاع عن المستوطنات، مع بقاء البنية الاستيطانية القائمة.

ترجيح السيناريوهات

يبدو أن السيناريو الأول يظل الأكثر إثارة للقلق من منظور فلسطيني، في ظل استمرار التوسع الاستيطاني والتداخل بين المصالح الأمنية والسياسية للمستوطنين. ومع ذلك، لا يعني ذلك أن جميع وحدات "هاجمار" ستتطور بالضرورة إلى تشكيلات هجومية أو أن المؤسسة العسكرية فقدت السيطرة عليها بالكامل.

والأرجح أن يتشكل نمط مركب يجمع بين استمرار الاعتماد على هذه الوحدات، ومحاولات متقطعة لضبط تجاوزاتها، دون معالجة التناقض الأساسي الناجم عن تكليف المستوطنين بممارسة سلطات أمنية في المناطق التي يتداخل فيها وجودهم مع حقوق السكان الفلسطينيين.

مؤشرات مبكرة ينبغي مراقبتها

لمتابعة اتجاه تطور "هاجمار" خلال المرحلة المقبلة، ينبغي التركيز على مجموعة من المؤشرات القابلة للرصد:

المؤشر	الدلالة الاستراتيجية
زيادة أعداد المجندين والتسليح	اتساع الاعتماد على المستوطنين
الانتشار في البؤر الزراعية	انتقال الحماية إلى مواقع التوسع

إنشاء نقاط عسكرية جديدة	توسيع نطاق السيطرة الميدانية
زيادة الدوريات والحواجز	تقييد الحركة الفلسطينية
مشاركة الكتائب في عمليات هجومية	تراجع الحدود بين الدفاع والهجوم
رفض تنفيذ أوامر القيادة	تراجع الانضباط العسكري
انخفاض التحقيقات والمحاسبة	ترسخ بيئة الإفلات من العقاب
شرعنة البؤر غير القانونية	تحويل الوقائع الميدانية إلى مكاسب سياسية وقانونية

وتكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة عند تحليلها بصورة تراكمية؛ فزيادة التسليح وحدها لا تثبت وجود تحول استيطاني، لكن اقترانها بالانتشار خارج المستوطنات، واستهداف التجمعات الفلسطينية، وحماية البؤر غير المرخصة، وضعف المساءلة، يوفر أساساً أقوى لتقييم طبيعة التحول.

الخاتمة

تفرض التحولات المرتبطة بكتائب "هاجمار" ضرورة التعامل معها باعتبارها قضية تتجاوز حدود التنظيم العسكري الإسرائيلي، وتمس مستقبل السيطرة على الأرض الفلسطينية، وطبيعة العلاقة بين الجيش الإسرائيلي والحركة الاستيطانية، وإمكانية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع.

ومن هذا المنطلق، يمكن تحديد مجموعة من التوصيات:

-تعزيز الرصد الميداني: إنشاء قاعدة بيانات موثقة لأفراد هذه التشكيلات ومناطق انتشارها والحوادث المرتبطة بها.

-تتبع العلاقة بين البؤر والانتشار العسكري: دراسة التزامن بين إنشاء البؤر الاستيطانية الجديدة وتوسع انتشار وحدات الدفاع الإقليمي، لتحديد مدى مساهمتها في تثبيت الوجود الاستيطاني.

-تطوير المساءلة القانونية: توثيق الاعتداءات التي يشارك فيها أفراد يرتدون الزي العسكري أو يستخدمون أسلحة ومركبات عسكرية، ومتابعة مسارات التحقيق والمحاسبة.

-تفعيل الآليات الدولية: عرض الوقائع الموثقة على المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

-تحليل البعد السياسي الداخلي: متابعة تأثير التيارات الاستيطانية واليمينية المتطرفة في سياسات الحكومة والجيش، ومدى انعكاس ذلك على قواعد استخدام القوة في الضفة الغربية.

-متابعة الأثر الجغرافي والديموجرافي: قياس العلاقة بين انتشار هذه الوحدات وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي ومصادر المياه، وحالات النزوح والتهجير.

هكذا تكشف تجربة كتائب "هاجمار" عن تحول مهم في طبيعة العلاقة بين الأمن والاستيطان في الضفة الغربية؛ فالتشكيلات التي تأسست على مفهوم الدفاع الإقليمي عن التجمعات الاستيطانية أصبحت، بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، تعمل في بيئة ميدانية أوسع، مع زيادة أعداد المستوطنين المجندين وتسليحهم وتوسيع نطاق انتشارهم خارج الحدود التقليدية للمستوطنات.

ولا تكمن خطورة هذا التحول في مجرد زيادة القدرات الدفاعية للمستوطنات، وإنما في احتمال توظيف هذه القدرات في إعادة تشكيل المجال الجغرافي المحيط بها، من خلال فرض قيود على حركة الفلسطينيين، وتعزيز حماية البؤر الاستيطانية، وتوفير غطاء أمني لوقائع ميدانية تسهم في توسيع السيطرة الإسرائيلية على الأرض.

وتتمثل الإشكالية الأكثر عمقاً في أن المستوطن لم يعد مجرد مستفيد من الحماية التي توفرها المؤسسة العسكرية، بل أصبح في بعض الحالات جزءاً من القوة التي تمارس هذه الحماية، وتمتلك في الوقت نفسه مصلحة مباشرة في الصراع على الأرض التي تعمل فيها.

ومن ثم، فإن التحول في وظيفة "هاجمار" يمكن قراءته باعتباره أحد مظاهر عسكرة الاستيطان وانتقاله من الاعتماد على الحماية العسكرية الخارجية إلى المشاركة المباشرة في منظومة السيطرة الميدانية. وهو تحول قد يعزز قدرة إسرائيل على تثبيت وقائع استيطانية جديدة دون الحاجة دائماً إلى تدخل مباشر من وحدات الجيش النظامية.

والأخطر أن هذا النموذج قد يؤدي إلى تآكل الحدود بين الجيش والمستوطنين، وبين الأمن والدفاع عن المصالح الاستيطانية، وبين سلطة الدولة ونفوذ الجماعات المحلية المسلحة؛ ما يجعل الضفة الغربية أمام نمط أكثر تعقيداً من السيطرة، لا يقوم على الاحتلال العسكري وحده، وإنما على شبكة متداخلة من القوات الرسمية والتشكيلات الاستيطانية المسلحة والوقائع الجغرافية المتراكمة.

وعليه، فإن السؤال الاستراتيجي لم يعد فقط: كيف تحمي إسرائيل مستوطناتها؟ بل أصبح: إلى أي مدى تحولت منظومة حماية المستوطنات إلى أداة لإعادة رسم المجال الجغرافي الفلسطيني وتكريس السيطرة الإسرائيلية عليه؟